من شخصياتها المحليين على اجراء الانتخابات؛ وحثّهم على العمل على اقناع قيادة م.ت.ف. بتخفيف شروطها الخاصة بهذا الموضوع. وكشف موظفون أميركيون لوزير القضاء الاسرائيلي، دان مريدور، الذي تحادث مع مسؤولين أميركيين في واشنطن، ان التوجه الاميركي الحالي يسير على خطين متوازيين: استمرار الحوار مع م.ت.ف. بهدف الحصول على تأييدها للانتخابات؛ ومتابعة الاتصال، بصورة محكمة وجهد متواصل، لاقناع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة بترشيح أنفسها (**هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٩). وعارض مريدور هذا التوجّه، في حضور وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. وأبلغ اليه ان واشنطن مستمرة في تعزيز المكانة السياسية لـ م.ت.ف. ممّا يحول دون اقدام سكان المناطق المحتلة على الانضمام الى محاولات ايجاد قيادة بديلة من م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

الطريفي في مكتب شامير

في ظل هذه المعطيات، التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، في مكتبه، بتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٨٩، المحامي جميل الطريفي، لمدة ساعة كاملة. واتضح، بعد ملابسات كثيرة، ان اللقاء تمّ دون علم مسبق من الطريفي، الذي تلقى اتصالاً هاتفياً من مسؤول في الادارة المدنية الاسرائيلية، أبلغ اليه انه مطلوب لمقابلة منسّق شؤون النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، في وزارة الدفاع الاسرائيلية. وتمّ اللقاء الذي لم يدم أكثر من ربع الساعة، أبلغ غورن خلاله الى الطريفي رغبة شامير في مقابلته وسماع وجهة نظره حول الأوضاع في المناطق المحتلة. وبناء عليه، عقد اللقاء في السادسة والنصف مساء. وأوضح الطريفي لشامير انه «ومنذ الايام الاولى للاحتلال الاسرائيلي، العام ١٩٦٧، كانت لدينا مؤشرات تؤكد على رفض شعبنا للاحتلال». وقال: «نحن، مثلنا مثل كل شعوب الدنيا، لنا الحق في اختيار من يمثّلنا، [ولنا] حق انتخاب قيادتنا... وقد اختار شعبنا، بوعي كامل، ومن خلال تجاربه، م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً [له]... وسواء أكان الشعب الفلسطيني في الداخل أم في الشتات، فان [له] الحق في اقامة دولة فلسطينية، لن تكون على حساب دولة اسرائيل، [بل] على أساس العيش في سلام كامل وحسن جوار معها ومع جميع دول المنطقة». وأضاف الطريفي، ان الانتفاضة «تعني لنا رسالة سلام موجهة الى الاسرائيليين تؤكد لهم رفضنا للاحتلال ورغبتنا في العيش في سلام». ورفض الطريفي خطة شامير، وقال، في حضور شامير، ان «خطة الحكومة الاسرائيلية غير ملزمة لنا، وينقصها الكثير»؛ واعتبر الانتخابات جزءاً من الحل النهائي. وردّ شامير على ذلك بتأكيد التزامه خطة الحكومة الاسرائيلية. وأوضح ان الشروط التي اضافها مركز الليكود، في اجتماعه الاخير، غير ملزمة للحكومة. وقال ان خطته تقترح حلاً يقوم على مراحل، لأن ما يجرى هو «صراع معقد، ولا يمكن حلّه دفعة واحدة. من هنا [أتت] ضرورة المرحلة الانتقالية... لبناء الثقة بين الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، والتي هي معدومة في الوقت الحاضر؛ بحيث يتمكّن الشعب الفلسطيني من ادارة شؤونه الحياتية بنفسه، وفي كل المجالات، باستثناء الخارجية والامن. بعد ذلك، يبدأ التفاوض حول المرحلة النهائية، من دون تحديد طبيعة، أو مبادىء، الحل النهائي». من جهة أخرى، أعلن الطريفي، في الاجتماع ذاته، تأييده لـ م.ت.ف. واعتبر حوار الاسرائيليين مع شخصيات محسوبة عليها، أو مؤيدة لها، «حواراً مع م.ت.ف.». وقال: «أنا فلسطيني، والمنظمة هي قيادتي». واستخلص الطريفي من كل ما يجرى ان الاسرائيليين «بدأوا يسلّمون بالنتائج، وبالتغيير الذي احدثته الانتفاضة؛ وبالتالي، بدأوا يدركون ان لا طريق [للتوصل] الى الحل [المنشود] الاّ بالتحدث مع م.ت.ف. بأي وسيلة». واستدرك: «نحن لا نملك حق التفاوض باسم المنظمة» (من مقابلة هاتفية مع جميل الطريفي، **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/٧/١٩٨٩).

أثار الكشف عن لقاء شامير ـ الطريفي ردود فعل معيّنة، في رام الله، حيث يقيم الطريفي، فظهرت كتابات على جدران عدد من بيوت المدينة حملت تهديدات صريحة موجهة الى الطريفي، ذُكر ان «فلسطينيين متطرفين [ينتمون الى] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قاموا بكتابتها». وجاء فيها «ان الرصاصة التي قتلت ظافر المصري قبل ثلاث سنوات [٢/٣/١٩٨٦] سوف تصل الى جميل الطريفي». يذكر ان الجبهة الشعبية كانت